

٢١٦ر١

ر . هـ

٥٦٧٧

(رسالة في التزام أحد المذاهب) ، تأليف
السهر اوى ، أحمد بن محمد - ١٢٢٤ هـ .
كتبت في القرن الثالث عشر الهجرى تقديرًا .
٦٦ق ١٧س ١١×١٦سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .
معجم المؤلفين ١٦٨:٢
١ - أصول الفقه الاسلامى أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. : الرقم Date : التاريخ

٥٧٧٧

٥٧٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

واذا عمل العاقل يقول مجتهد في حادثة فليس له الرجوع عنه الى غيره في مثلها لانه قد التزم ذلك بالعمل به بخلاف ما اذا لم يعمل به وقيل يلزمه العمل به بمجرد الافتاء فليس له الرجوع الى غيره فيه وقيل يلزمه العمل به بالشرع في العمل به بخلاف ما اذا لم يشرع وقيل يلزمه العمل به ان التزمه بخلاف ما اذا لم يلتزمه وقال السمعاني يلزمه العمل به ان وقع في نفسه صحته والا فلا وقال ابن الصلاح يلزمه العمل به ان لم يوجد مفت آخر فان وجد غير بينهما والا صح جوازها اي الرجوع الى غيره في حكم آخر وقيل لا يجوز لانه بسوء الاجتهاد والعمل بقوله التزم مذهبه والاصح ان لا يلزمه على العاقل وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد التزام مذهبه معين من مذاهب المجتهدين

يعتقده

يعتقده ارجح من غيره او مساويا له وان كان في نفس الامر مرجوحا على المختار المتقدم ثم في المساوي وينبغي السعي في اعتقاده ارجح لنتجه اختياره على غيره ثم في خروجه عنه اقوال احدىها لا يجوز لانه التزمه وان لم يجب التزامه وثانيها يجوز والتزام ما لا يلزم غير ملزم ثالثها لا يجوز في بعض المسائل ويجوز في بعض توسط بين القولين والجواز في غير ما عمل به اخذ اماما تقدم في عمل غير الملزم فانه اذا لم يجوز الرجوع قال ابن الخاحب كالا مدي اتفاقا فالملتزم اولى بذلك وقد حكينا في الجواز فبقيد بما قلناه وقيل لا يجب عليه التزام مذهب معين فلان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا والاصح انه يتبع الرخص في المذاهب بان ياخذ من كل منها ما هو الا هوون فيما يقع من المسائل وخالف ابو اسحاق المروزي

فجوز ذلك والظاهر ان هذا النقل عنه سهو
لما في الروضة واصلا الى ان انتهى جمع الجوامع مع
شرحه للعلامة المحلي بالحرف

وعبارة اللب وشرحها الشيخ الاسلام

والاصح انه لو افتى مجتهد عاميا في حادثة
فله الرجوع عنه فيها ان لم يعمل بقوله فيها
وتم مفت آخر وقيل يلزمه العمل به بمجرد
الاقتا فليس له الرجوع الى غيره وقيل يلزمه
العمل به بالشروع في العمل به بخلاف ما اذا لم يشرك
وقيل يلزمه العمل به ان التزمه وقيل يلزمه
العمل به ان وقع في نفسه صحة وخبره بقوي
فيها غيرها فله الرجوع عنه فيه مطلقا وقيل لا لانه
بسؤال المجتهد وقبول قوله التزم مذهبهم وقيل
يجوز في عصر الصحابة والتابعين لا في العصر
الذي استقرت فيه المذاهب وبقولي ان لم يعمل

ما اذا عمل فليس له الرجوع **بها** جزما وبقولي
وتم مفت آخر ما لو لم يكن ثم مفت فليس له
الرجوع والتوضيح في هذه بالترجيح بقيد
الاخير من زيادتي **والاصح انه يلزم المقلد**
عاميا كان او غيره **التزام مذهب معين**
من مذاهب المجتهدين **يعتقده انهم** من
غيره **او مساويا** له وان كان في الواقع
مرجوحا على المختار السابق **ولكن الاولى**
في المساوي **السعي في اعتقاده انهم**
ليحسن اختياره على غيره وقيل لا يلزمه
التزامه فله ان يأخذ فيما يقع له بما شاء
المذاهب قال النووي هذا كلام الاصحاب الذي
يقضي الدليل القول بالثاني **والاصح بعد**
لزوم التزام مذهب معين للمقلد **ان له الخروج**
عنه فيما لم يعمل به لان التزامه لا يلزمه غير ملزم
وقيل لا يجوز لانه التزمه وقيل لا يجوز في

بعض المسائل ويجوز في بعض توسطها بين القولين
والترجيح في هذه من زيادتي **والاصح انه يمتنع**
تتبع الرخص في المذهب بان ياخذ من كل منها
الاھون فيما يقع من المسائل سواء الملتزم وغيره
ويؤخذ منه **تقييد الجواز السابق** فيما ماله
يؤد الى تتبع الرخص وقيل يجوز بنا على انه لا يلزم
التزام مذهب معين انتهى

هذا كلام الاصوليين واما كلام الفقهاء

قال الامام قطب الدين في زمانه العلامة الفقيه
عبد الرحمن ابن زياد الشافعي في فتاويه ان العامي
اذا وافق فعله مذهب امام من الائمة الذين
يجوز تقليدهم صح وان لم يقلد توسعة على العباد
واختلاف الائمة رعه وقال المحقق ابن حجر لا يكون
صحبا الا ان قلد ذلك القابل بالصحة لانه بتقليد
لامام من الائمة المذكورين التزم متابعتهم في الاحكام
كلها فلا يجري على خلاف ذلك الا بتقليد صحيح انتهى
ذكره

عبد العظيم المكي الحنفي في كتابه القول السديد في بعض
مسائل الاجتهاد والتقليد ثم قال عقبه ما نصه وقد
ذكر بعض اولياء الله تعالى الصالحين انه كشف لهم ان الله
لا يعذب من عمل في المسألة بقول امام مجتهد من الذين
يجوز تقليدهم وهم الآن الائمة الاربعة المدونة
مذاهبهم والمحركة اصول وفروع مسائلهم اما المجتهدون
السابقون فلا للجهل بضوابط الاحكام عندهم لفقد التدوين
لنقل اول السنين كذا رايت ما حكيت في بعض الجامع
قلت وفي تخصيص الائمة الاربعة كلام لا يسع في
هذا المحل بيانه انتهى وقال ايضا في الكتاب المذكور
ما ملخصه في تفسير قول الاصوليين لا تقليد بعد
العمل ان هذه العبارة لها معنيان احدهما انه اذا
عمل وصادف الصحة على مذهب امام ولم يكن خلافا
بذلك والحال انه على مقتضى مذهبه بطل ذلك العمل
فهله ان يقول اخذت بمذهب من يرى صحة ذلك وام لا
فعل ما ذكر ليس ذلك على تقدير تفسير العبارة بهذا المعنى
ثم قال ما معناه الذي اذهب اليه واقول به رد هذا القول

المبنى على هذا التفسير وأنه ذلك اذ هو عين التقليد بعد
انفاذ العمل وايد ذلك بما نقله من كلام ابن زياد السابق
عنه ثم قال والمعنى الثاني انه ليس للناس ان اذا عمل في مسألة
بمذهب ان يعمل بخلافه فيها ثانيا قال وهذا ايضا مدفوع
من وجوه الاول انه لم يقع عليه دليل الا مجرد لزوم صورة
التلاعب وذلك لا يلزم الا لو قصد به ذلك او دللت عليه
قرآني احواله الخ ما اصابه ثم قال قال ثم ظهر لي بعد
مدة من تسطيري هذه الاسطر ظهورا بينا منكسفا لادب
فيه ان مرادهم من قولهم لا تقلد بعد العمل انه اذا عمل
مرة في مسألة بمذهب في طلاق او عتاق او غيرها
واعتقده وامضاه ففارق الزوجة مثلا واجتنبها
وعاملها معاملة من حرمت عليه واعتقد وقوع البينونة
بينه وبينها بما جرى منه من اللفظ مثلا فليس له ان
يرجع عن ذلك ويبطل ما امضاه ويعود اليها بتقليد
ثانيا اما غير الامام الاول الذي قلده فيها حيث
كان الثاني يرى خلافا ما رواه الامام الاول
فهذا معنى قولهم ليس له التقليد بعد العمل ولا يرجع

عما قلده فيه وعمله ونحو ذلك من العبارات فاما اذا
وقعت له مثل تلك الواقعة مرة ثانية مع امرأة اخرى
او مع هذه بعد زواجها بنكاح جديد فلا اخذ بقول
امام آخر ولا مانع منه الخ ما قال انه وفي بعض الرسائل
للاستاذ الحفني ما نصه فائدة تتعلق بالتقليد في الفروع
اعلم انه يجب تقليد امام من الائمة الاربعة لمن لم يكن
فيه اهلية ملكة الاجتهاد والامتنع عليه تقليد احد
بل يحري على ما يؤديه اليه اجتهاده واما غيرهم
من المجتهدين كراود الظاهري اذا اداه اجتهاده
الى حكم مخالف للاربعة فيجوز تقليده فيه ان ثبت
عنه واستوى في شروط العمل به عنده لكن في العمل
به في حق نفسه فلا يجوز القضاء به ولا الافتاء به
لان المذاهب الاربعة قد انتشرت بنقل اتباع اصحابها
وتحررت بتقييد المطلق وتحويل العام بخلاف غيرهم
لان قراضا باتباعهم ومحل جو تقليد غير الاربعة في
العمل بما ذهب اليه في حق نفسه زيادة على ما تقدم
ان يكون غير عاص واعلم انه يجوز الانتقال من

مذهب لمذهب عند غير الحنفية من الائمة الثلاثة
واما الحنفية فذهب بعضهم الى المنع قاطبا المنتقل
من مذهب لمذهب آثم عليه التعذيب وذهب
بعضهم الى جوازها كالائمة الثلاثة واعلم ان
شروط الانتقال من مذهب لاخر اربعة الاول
ان لا يتبع الرخص بان ياخذ من مذهب لا هو
بحيث تنحل رتبة التطبيق ^{اي عهده} من عنقه الثاني ان لا
يلزم تركب حقيقة لا يقول بها كل من المنتقل عنه
والمنتقل اليه لان مسح الشافعي بعض راسه
فاصابه من ريق الطيب شيء فآراد تقليد الامام
مالك في صلاة وهو بهذه الحالة فانه لا يصح
لان الصلاة بهذه الحالة منعه الشافعي ليجامع ريق
الطيب عنده ولم ينهها مالك لعدم مسح كل الرأس
الثالث ان يعتقد رجحا مذهب من انتقل اليه
فيما

فيما قلده فيه على مذهب من انتقل عنه او مساوياه
اولم يعتقد شيئا والا امتنع الرابع كون تقليد
لحاجة فان كان قصده مجرد الرخص امتنع
لانه متتابع لهوى نفسه لا الدين كما ذكره المناوي
وان لم يتبع الرخص لانه ذكره شرطا مستقلا
بعد ذكره ذلك الشرط وهو عدم تتبع الرخص
والله اعلم ان الحق كلامه فلا يسرر وهذا اخر
ما سيره الله في ذلك والحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله وعلى اله وصحبه اجمعين